

المستوى: السنة الأولى ماستر

التخصص: القانون العام

الأفواج: 1 و 3

المقياس: تكنولوجيات الإعلام والاتصال (أعمال موجهة)

الأستاذة: بركاني خديجة

البريد الإلكتروني: berkani.droit@gmail.com

صفحة على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك): khadidja berkani

مع صورة لمدخل كلية الحقوق تاسوست (يمكن للطلبة التواصل مع الأستاذة عبرها بعد العطلة)

الموضوع: تكنولوجيات الإعلام والاتصال وحقوق الإنسان

تذكير: هذا المقياس هو عبارة عن أعمال موجهة، يقتضي "تفاعلية" بين الأستاذة والطلبة، لهذا فالدرس المقدم سيتضمن عددا من الأسئلة التي يُفترض قيام الطلبة أنفسهم بالإجابة عليها.

- مكتسبات قبلية بشأن حقوق الإنسان عموما

رغم أن حقوق الإنسان عامة وغير قابلة للتجزئة إلا أن الفقه يقسمه لعدة أصناف وفقا لمعايير مختلفة، من ضمنها " **المستفيد من الحق** "، فإن كان الفرد مباشرة سميت **حقوقا فردية**، أما إذا كان الفرد لا يستفيد منها إلا في إطار جماعة ينتمي هو إليها، سميت **حقوقا جماعية** (حقوق الشعوب والجماعات كالسكان الأصليين، وتسمى أيضا حقوق التضامن).

ملاحظة: هناك بعض الفقهاء يرون أن هناك "مستفيدا" جديدا يمكن الحديث عنه في إطار أنواع جديدة من الحقوق، هو "الإنسانية" -أي النوع البشري- سنعود إليه لاحقا.

نفس هذه الحقوق- الفردية والجماعية- تخضع لتصنيفات فرعية، على أساس معيار آخر هو " **طبيعة الحق** "، فتصنف الفردية إلى حقوق مدنية وسياسية، حقوق اقتصادية واجتماعية

وثقافية، بينما تندرج ضمن الحقوق الجماعية حقوق كالحق في التنمية، الحق في بيئة سليمة، حق الشعوب في تقرير مصيرها، حق الشعوب في ثرواتها، وحقوق السكان الأصليين ...

وتشكل الحقوق المدنية والسياسية، حقوق الجيل الأول، بينما تشكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حقوق الجيل الثاني، ويرى عدد هام من الفقهاء أن الحقوق الجماعية، أو حقوق التضامن هي حقوق من الجيل الثالث.

ملاحظة: كلمة جيل، لا تتعلق بتاتا "بالسلف والخلف"، بل هي ترتبط بالتطور في "الزمن"، أي تطور اهتمام المجتمع الدولي بنوع معين من الحقوق من خلال إصدار وثيقة دولية ملزمة بشأنه، بحيث انصب الاهتمام في البداية على الحقوق المدنية والسياسية، فسميت حقوق الجيل الأول، ثم تطور الاهتمام ليطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فسميت حقوق الجيل الثاني، وهكذا دواليك.

ويذهب فقهاء آخرون –عند الغرب خصوصا- إلى أن هناك حقوقا جديدة، يمكن اعتبارها **جيلا رابعا** من الحقوق، بل أنهاك من يصنفها لجيل رابع وجيل خامس، وهي حقوق ترتبط **بالتطور العلمي في جانبه الطبي والتقني**، والتي تظهر فيها "الإنسانية" كصاحبة حق، مثل الحق في عدم استنساخ الجنس البشري، ضمن الحقوق المرتبطة بالتطور الطبي.

أما الحقوق المرتبط بالتطور التقني، فتقع ضمنها حقوق ترتبط بتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتي من ضمنها "الأنترنت" كقنية حديثة واسعة الانتشار والاستعمال.

الشيء الذي أفضى لظهور مصطلح جديد في الدراسات القانونية، خصوصا في الفقه الغربي، هو مصطلح **الحقوق الرقمية**.

السؤال 1: ماهي الحقوق الرقمية؟

السؤال 2: هل يتعلق الأمر بحقوق قديمة في بيئة جديدة (العالم الرقمي)؟ أم بحقوق جديدة فعلا؟

يترك السؤال الأول للطلبة من أجل الوصول لتعريف مقبول للحقوق الرقمية.

أما الإجابة عن السؤال الثاني، فهي إن الأمر يتعلق في الوقت ذاته بحقوق قديمة في بيئة جديدة، وكذلك بحقوق جديدة فعلا، **فحق الوصول إلى الأنترنت** كحق جوهرى ضمن منظومة حقوق الإنسان، كان **مطلب** جمعيات ومنظمات عديدة منذ سنوات، الأمر الذي تكفل **باعتراف** من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام 2016، فأصبح من الممكن حاليا الحديث عنه كحق من حقوق الإنسان.

وتلى هذا الاعتراف جهودا أممية أخرى كقرار سابق لمجلس حقوق الإنسان نفسه عام 2012 بشأن ترقية، حماية والتمتع بحقوق الإنسان على الإنترنت، وقرار آخر للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2013 حول الحق في الحياة الخاصة في عصر الرقمنة، وقرار آخر لمجلس حقوق الإنسان حول الإنترنت وحقوق الإنسان.

وقد كانت عدة دول، أوروبية خصوصا، سباقة للاعتراف بالحق في الوصول للإنترنت ضمن دساتيرها، مما يرفعه لمصاف الحقوق "الأساسية".

أما بعض الدول، بسبب ضعف نموها الاقتصادي، أو بسبب سيادة أنظمة سياسية شمولية فيها، فالأمر لا يزال في بداياته، فبالنسبة للأولى مازال الأمر في مرحلة كونه "متطلبا"، يتوقف على القدرات المادية والتقنية للدولة، فلا تلزم نفسها به كحق لمواطنيها، ذلك أن الفاصل بين الحق والمتطلب هو عنصر "الحماية القانونية"، وهو ما تنكره أيضا الدول الشمولية التي تسعى لتوسيع أفكار معيقة لهذا الحق مثل النظام العام والأمن القومي...

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان التقليدية ضمن بيئة جديدة، ألا وهي البيئة الرقمية أو الافتراضية، فهي الجانب الآخر الذي يمكن تناوله في هذا السياق.

وعليه:

السؤال 1: كيف تؤثر البيئة الرقمية في الحقوق المدنية والسياسية؟

يمكن للطلبة مناقشة الأفكار التالية، كيف تم الانتقال من الشخصية القانونية إلى الشخصية الإلكترونية.

-ما تأثير الإنترنت على حرمة الحياة الخاصة وسرية المراسلات؟

-ماهي الهوية الرقمية؟ وكيف تمخض عنها حق جديد هو "الحق في النسيان"؟

-كيف تسهم الرقمنة والإنترنت في إثراء الحقوق السياسية؟ وكيف يمكن أن تعيقها؟ (الانتخابات الأمريكية نموذجا).

السؤال 2: كيف تؤثر البيئة الرقمية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

-تتمحور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خصوصا حول الحق في العمل، ومن ثم يجب مناقشة التأثير الإيجابي، دون نسيان التأثير السلبي على الحق في العمل.

-أما بشأن الحقوق الثقافية:

فيحق لكل فرد التمتع بالحقوق الثقافية والحق في العلوم والحق في حماية المصالح المترتبة على التأليف. وتكفل هذه الحقوق الحق في المشاركة في فوائد الثقافة والعلوم والتمتع بها ،

وتتصل بعملية السعي وراء المعرفة والفهم والإبداع البشري. تُعد هذه الحقوق جزءًا مهما من التناغم الاجتماعي وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق في التعليم والحق في حرية الفكر والوجدان والدين.

-فيجب تناول الحق في التعليم وكيف تسهم الرقمنة (وليس فقط الأنترنت) في تمكين الأفراد من هذا الحق.

كما أن الثقافة تعني مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية، وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة وأساليب العيش معًا ونظم القيم، والتقاليد والمعتقدات. " ينطوي الحق في المشاركة في الحياة الثقافية على عناصر فردية وجماعية، بحيث يُمكن ممارسة هذا الحق بصورة فردية وبالاشتراك مع الآخرين وداخل مجتمع أو جماعة.

السؤال 1:

فكيف يمكن للرقمنة إثراء الحقوق الثقافية في بعدها الجماعي؟ (نتناولها في إطار حقوق الأقليات)

السؤال 2:

هل يمكن أن تهدد الرقمنة -والأنترنت خصوصا- القيم المجتمعية، وكيف يمكن التصدي لذلك؟

أما بالنسبة لحقوق الشعوب والجماعات (كالسكان الأصليين)، فأهم نقطة يمكن تناولها في هذا المجال تتعلق بالحق في التنمية. والتنمية المستدامة

وتعرف التنمية على أنها:

"هي العمليات التي بمقتضاها تُوجّه الجهود لكلّ من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدّمها بأفضل ما يمكن".
أو هي : ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفّر لديها، والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل.
أما التنمية المستدامة، فكلمة مستدامة فيها تعني الديمومة أو الاستمرار في الزمن، فنقوم أساسا على فكرة مفادها أن "الحاضر لا يجب أن يستهلك المستقبل"

بمعنى أن التنمية المستدامة هي ذلك النمط من التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحاضرة دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم أيضا".

فيجب إدراج البُعد البيئي، أي الاهتمام بالبيئة في عمليات التنمية الاقتصادية.
انطلاقاً من هذه الأفكار، نطرح الأسئلة التالية:

السؤال 1:

ما العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين مفهوم التنمية، والتنمية المستدامة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؟

السؤال 2:

كيف تؤثر الصناعة المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال في البيئة؟ وكيف يمكن تجاوز سلبيات ذلك؟